الاقتصادية

المؤشر السعري
6021.9
بتغير قدره
+7.8
0.12 %

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«كابيتال ستاندردز» تمنح تصنيف «ـBB» لـ«الأولى للتأمين التكافلي»

قامت شركة كابيتال ستاندردز للتصنيف بمنح تصنيف القوة المالية لشركة الأولى للتأمين التكافلي «ـBB» والتصنيف المحلي «ـBBB» مع النظرة المستقبلية للتصنيف مستقرة، ويعتبر هذا التصنيف اول تصنيف تمنحه شركة كابيتال ستاندردز للشركة ويعتمد التصنيف على البيانات المالية المجمعة حتى ديسمبر 2011. ويعكس التصنيف «ـBB» قوة الوضع السوقي والراسخ للشركة الأولى للتأمين التكافلي والاستراتيجية المتحفظة للاحتياطيات ومتانة برنامج اعادة التأمين.

في إطار قانوني وفني بحت للحفاظ على المال العام

خطة إستراتيجية جديدة للمحفظة الوطنية تستهدف أسهم الشركات ذات الأصول الجيدة

كشف مصدر مسؤول لـ «الأنباء» عن اجتماع ستعقده الهيئة العامة للاستثمار (ممثل عنها اللجنة المشرفة عن المحفظة الوطنية) مع مديري المحفظة الوطنية للأسهم لوضع خطة إستراتيجية جديدة للاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية ستستهدف أسهم شركات جديدة ذات أصول جيدة حسب آخر تقييم تم لها بنهاية 2012، دون المساس أو التغيير في قواعدها الأساسية التي تتضمن (عائد الربحية ـ وزن الشركة سوقيا ـ معدل دوران السهم ـ استقرار السهم وسيولته).

وأفاد المصدر بأن الخطة سيتم تفعيلها خلال فترة الربع الثاني من العام الحالي، حيث سيتم إعداد قائمة جديدة للشركات خلال الفترة الحالية من قبل مديري المحفظة ليتم عرضها على مسؤولي الهيئة العامة للاستثمار خلال اجتماعهم المزمع عقده خلال الأيام المقبلة.

محاولات جديدة لإنعاش البورصة من المحفظة الوطنية (هاني عبدالله)

وأوضح ان التوجه الجديد يأتي ضمن التوجهات الحكومية الجديدة حول خلق مناخ اقتصادي قوي من خلال معالجة جميع أوجه الخلل الاقتصادي الحالي في شتى القطاعات الاقتصادية ومن أهمها سوق الكويت للأوراق المالية الذي يعد مرآة الاقتصاد المحلي أمام جميع دول المنطقة، لافتا إلى ان قرار دعم وتنشيط حركة التداولات في سوق الكويت للأوراق المالية سيأتي ضمن مجموعة من القرارات الحكومية التي تتعلق بالشأن الاقتصادي والمزمع إقرارها خلال الفترة المقبلة.

وأكد المصدر ان القرارات المزمع إقرارها جميعها تأتي في إطار قانوني وفني بحت للحفاظ على المال العام دون حدوث اي خروقات ينتج عنها اي أزمات سياسية بسبب تلك القرارات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بآلية التعامل مع أسهم الشركات المدرجة، مبينا أن الأفضلية ستكون للشركات ذات الأصول والقدرات المالية الجيدة وأيضا ذات الأوضاع الإدارية المستقرة حتى يبدو الاستثمار في أسهمها مجديا وفقا لقراءة وتحليل يرى ان الأسعار المتداولة لأسهم تلك الشركات جيدة وتستحق الشراء.

● محمود فاروق

«الجمان»: «بيتك» يخفض ملكيته في «الخليجي»

رصد مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية 9 حركات للملكيات المعلنة في قوائم كبار المساهمين للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2013/1/3، وذلك بواقع 4 حركات للخفض، و3 حركات للدخول مقابل حركتين للخروج، في حين لم يتم رصد أي حركة لرفع الملكيات المعلنة.

وقد تصدرت عملية خفض «بيتك» لملكيته في «الخليجي» عمليات الخفض الأخرى، حيث كانت بمقدار 3,320 نقطة مئوية من 25,160٪ إلى 21,840٪، تلاها خفض شركة آمار القابضة حصتها في «رمال» بمقدار 2,411 نقطة مئوية من 10,913٪ إلى 8,502٪، ثم خفض شركة مدينة الكويت القابضة حصتها في «السلام» بمقدار 2,130 نقطة مئوية من 69,740٪ إلى 67,610٪، وأخيرا، خفض شركة مجموعة أجام المحدودة لحصتها في «ياكو» بمقدار 1,212 نقطة مئوية من 6,991٪ إلى 5,779٪.

وأشار «الجمان» إلى أن تخفيض «بيتك» لحصته في «الخليجي» هو إطار توجه إستراتيجي لخطة العمل الجديدة لـ «بيتك» في التخارج من الاستثمارات غير المرتبطة بعمله المصرفي الأساسي، كما أن تخفيض شركة آمار القابضة حصتها في «رمال» جاء استمرارا لعمليات التخفيض المستمرة والتدريجية منذ عدة أسابيع ماضية.

أما على صعيد الدخول في أو الخروج من قوائم كبار الملاك في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2013/1/3، فقد تصدرها دخول شركة موارد المتحدة للاستثمار في «المواساة» بنسبة 20٪ من رأسمالها، وذلك في مقابل خروج شركة أثمان الاستثمارية من ذات القائمة وبنفس النسبة أيضا، والذي يرجح أنها عملية نقل ملكية خارج قاعة التداول، تلاها دخول سليمان خالد الحمد في قائمة كبار ملاك «إيفا فنادق» بنسبة 10,096٪ من رأسمالها.

طلبت من الشركة تزويدها بإجراءات اختيار رؤساء الفرق

لجنة البحث والتدقيق في ترقيات «نفط الكويت» لم تتلق أي تظلمات حتى الآن

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان اللجنة المحايدة التي تم تشكيلها من قبل وزير النفط هاني حسين للنظر في ترقيات رؤساء الفرق في شركة نفط الكويت حدد لها فترة شهر واحد لرفع توصياتها بشأن الأسس والمعايير التي اتبعتها الشركة في الترقيات على أن يتم تمديد الفترة الى شهرين او 3 أشهر اذا استدعى الأمر، مشيرة الى أن اللجنة طلبت من الإدارة التنفيذية في الشركة تزويدها بالإجراءات التي اتبعتها والاختبارات التي قامت بها لاختيار رؤساء الفرق.

وقالت المصادر ان اللجنة لم تتلق أي تظلمات من العاملين حتى اليوم، بيد أن المصادر أكدت على أن هناك بعض التظلمات الداخلية في الشركة التي رفعت الى نواب الأعضاء المنتدبين ويبلغ عددها 10 تظلمات. على صعيد متصل، أكد مصدر نفطي مسؤول في نفط الكويت أن الإجراءات التي اتخذتها الشركة في عمليات الترقية سليمة ولا يشوبها أي تجاوزات، لاسيما ان 9 لجان عملت على اختيار 54 رئيس فريق من بين 470 عاملا تم تأهيلهم لمنصب رئيس فريق، مشددا على وجود لائحة تنظم عملية اختيار الموظفين الذين يستحقون الترقيات مع الاعتماد على معايير الكفاءة والخبرة وسنوات الخدمة في الترقيات.

وذكر المصدر أن الترقيات المعمول بها في القطاع النفطي هي قرارات تنظيمية لإدارة الشركة ولا ينبغي التدخل السياسي فيها حتى لا تهدر حقوق بعض العاملين في الشركة من خلال تصعيد من اقل منهم كفاءة.

● أحمد مغربي

«بيتك للأبحاث»: 27 مليار دينار إجمالي القروض في نوفمبر

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) إلى أن معدل النمو الكلي للقروض في الكويت سجل ارتفاعا، حيث وصل إلى نسبة 5,2٪ على أساس سنوي في نوفمبر 2012 مقابل 4,9٪ في أكتوبر، مسجلا بذلك ثالث أعلى نمو شهري في العام المذكور، ووصل إجمالي القروض خلال الشهر إلى 27 مليار دينار.

وذكر التقرير أن القروض الشخصية كانت أكثر القطاعات التي حققت نموا تلاها قطاع القروض العقارية، فيما كانت قروض القطاع الصناعي الأكثر انخفاضا في شهر نوفمبر الماضي الذي وصل فيه فائض السيولة إلى 5,98 مليارات دينار.

وتوقع التقرير في تقديرات النمو لعام 2012 أن يبلغ معدل النمو السنوي للقروض 5,6٪، ومعدل النمو السنوي للودائع 7,7٪، وان يصل فائض السيولة في القطاع المصرفي إلى 6,1 مليارات دينار أي أعلى من مبلغ 5,1 مليارات دينار المسجلة في نهاية 2011 على خلفية الزيادة الكبيرة في نمو الودائع مقابل نمو القروض.

وأفاد تقرير «بيتك للأبحاث» بأن نمو القروض لشهر نوفمبر 2012 يعد ثالث أعلى نمو في 2012، بعد تحقيق النمو لأعلى مستوياته في 29 شهرا بنسبة 5,5٪ على أساس سنوي في سبتمبر 2012، حيث استمر إجمالي مبلغ القروض القائمة في كونه الأعلى بمبلغ 26,9 مليار دينار خلال الشهر.

ورأى التقرير ان النمو القوي للقروض في شهر نوفمبر 2012 جاء بدعم من ارتفاع النمو في قطاع القروض الشخصية بنسبة 12,2٪ على أساس سنوي (أكتوبر 2012: 11,6٪ على أساس سنوي) وقطاع القروض العقارية بنسبة 4,8٪ (أكتوبر 2012: 4٪ على أساس سنوي).

وقد استمر النمو الإيجابي للقروض في قطاع البناء والتشييد للشهر الثاني على التوالي بنسبة 2,8٪ على أساس سنوي في نوفمبر 2012 مقارنة بنسبة 1,6٪ على أساس سنوي في أكتوبر 2012، وفي الوقت نفسه، انخفض نمو القروض للقطاع التجاري إلى 9,1٪ على أساس سنوي في نوفمبر 2012 (أكتوبر 2012: 11,2٪ على أساس سنوي).

كما واصلت القروض إلى القطاعات المالية غير المصرفية نموها السلبي بنسبة 18,4٪ على أساس سنوي في نوفمبر 2012 مقابل 17,1٪ على أساس سنوي في أكتوبر 2011، وفي ذات الوقت، انخفض نمو القروض في القطاع الصناعي إلى 0,1٪ على أساس سنوي خلال نوفمبر 2012 (أكتوبر 2012: 0,9٪ على أساس سنوي).

وعلى صعيد القطاع التمويلي، قال التقرير ان نمو إجمالي الودائع ظل بنسبة 9,2٪ على أساس سنوي دون تغيير ليصل إلى 32,9 مليار دينار في نوفمبر 2012، وزادت ودائع القطاع الخاص والتي تمثل نسبة 84,4٪ من إجمالي ودائع القطاع البنكي بنسبة 4,7٪ على أساس سنوي لتصل إلى 27,8 مليار دينار خلال نوفمبر 2012 (أكتوبر 2012: 4,8٪ على أساس سنوي)، وفي الوقت نفسه، نمت ودائع القطاع العام بنسبة 42,6٪ على أساس سنوي في نفس الشهر لتصل إلى 5,1 مليارات دينار في أكتوبر 2012.

وقد أدى ارتفاع إجمالي القروض عن إجمالي الودائع إلى انخفاض فائض السيولة في النظام المصرفي في الكويت بصورة طفيفة إلى 5,98 مليارات دينار في نوفمبر 2012 من 6,01 مليارات دينار في أكتوبر 2012.

ولاحظ التقرير ان النمو الكلي للقروض شهد زيادة بنسبة 5,1٪ في الأحد عشر شهرا الأولى من عام 2012، متوقعا أن يترجم ذلك إلى معدل نمو سنوي للقروض بنسبة 5,6 في 2012 (2011: 1,63٪).

ولفت تقرير «بيتك للأبحاث» الى ان التحسن التدريجي للبيئة التشغيلية في الكويت فضلا عن تنفيذ خطة التنمية الكويتية في الوقت المحدد لها يعد من الأمور الضرورية لانتعاش نمو قروض النظام المصرفي في عام 2013، حيث ستستفيد البنوك المحلية سواء على المدى المتوسط أو على المدى الطويل من هذا الانتعاش.

وعلى جانب القطاع التمويلي، نما إجمالي ودائع القطاع المصرفي بنسبة 7٪ في الأحد عشر شهرا الأولى من 2012، كما يتوقع أن يترجم ذلك إلى معدل نمو سنوي بنسبة 7,7٪ لسنة 2012.

وعلى هذا، توقع التقرير أن يصل فائض السيولة في النظام المصرفي إلى 6,1 مليارات دينار في نهاية 2012، أي أعلى من مبلغ الـ 5,1 مليارات دينار المسجلة في نهاية 2011 على خلفية الزيادة الكبيرة في نمو الودائع مقابل نمو القروض.

وفيما يتعلق بجودة الأصول، ذكر تقرير «بيتك للأبحاث» ان القروض المتعثرة بلغت ذروتها في الكويت في عام 2012 مع تحسن تدريجي في نوعية الأصول، متوقعا، بالرغم من ذلك، أن تظل رسوم الانخفاض في القيمة مرتفعة لبعض البنوك في العام المالي 2013/2012 نظرا للحاجة إلى تغطية الاحتياطي المنخفض لخسائر القروض.

لتعيينهم بعد صدور قانون هيئة الأسواق

تجديد عقود 7 موظفين كويتيين بالبورصة

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان 7 موظفين كويتيين بصدد توقيع عقود جديدة مع إدارة السوق بعد موافقة هيئة الأسواق باعتبارهم موظفين بالبورصة وفقا للمادة 157 لقانون هيئة أسواق المال، لافتة إلى ان هؤلاء الموظفين سيتم تجديد عقودهم نظرا لأنه تم تعيينهم بالبورصة الكويتية بعد صدور قانون هيئة أسواق المال.

وقالت المصادر ان تجديد العقود يأتي في إطار تطبيق القانون الذي ينص على ضرورة أن يكون عدد الموظفين الكويتيين في البورصة 75٪ من الإجمالي وذلك قبل مرحلة تخصيص السوق، مشيرة إلى أن هذا السبب كان وراء قيام إدارة السوق بإنهاء خدمات 12 موظفا غير كويتي مع مطلع العام الحالي تنفيذا للقانون.

● شريف حمدي

لختم المشغولات الذهبية بنظام "الليزر" بدلاً من الختم اليدوي

العنزي لـ «الأنباء»: «التجارة» تشغل 6 أجهزة حديثة بإدارة المعادن الثمينة بتكلفة 120 ألف دينار

كشف مدير إدارة المعادن الثمينة في وزارة التجارة والصناعة م.مسلم العنزي في تصريح لـ «الأنباء» عن أن الوزارة ممثلة بإدارة المعادن الثمينة ستقوم بتطوير مختبر الأحجار الكريمة من خلال توفير معدات وأجهزة علمية حديثة من شأنها الكشف عن الأحجار الكريمة المقلدة والمصنعة أو «المعالجة»، مشيرا الى ان هذه الأجهزة سيتم إدخالها قسم الأحجار الكريمة بالإدارة مطلع العام الحالي.

م.مسلم العنزي

وأضاف العنزي أن الوزارة تنتظر رد لجنة المناقصات المركزية بشأن مناقصة مطروحة بهذا الشأن موضحا ان عدد الأجهزة الجديدة التي تسعى الوزارة لجلبها للإدارة حوالي 6 أجهزة بتكلفة تقدر بـ 120 ألف دينار ليتم ختم المشغولات الذهبية بنظام «الليزر» بدلا من الختم اليدوي وذلك لتفادي حدوث أي تلف لتلك المشغولات.

وقال ان اجمالي عدد أجهزة الفحص والدمغ لدى الوزارة حاليا يقدر بـ 17 جهازا.

ولفت العنزي الى ان الوزارة تسعى لمواكبة التطور العالمي وان تكون مختبرات فحص المشغولات الذهبية لدى الوزارة مواكبة للمختبرات العالمية.

وأشار العنزي الى ان 28 موظفا لدى إدارة المعادن الثمينة بالوزارة حصلوا على صفة الضبطية القضائية، مبينا ان هؤلاء الموظفين يشاركون حاليا في حملة توعية نظمتها الإدارة لتقديم الخدمات والارشادات لأصحاب محلات الذهب والمجوهرات بالسوق المحلي فيما يخص كيفية كتابة الفواتير للمستهلكين .

ولفت الى ان الوزارة سوف تكثف حملاتها الرقابية على محلات الذهب خلال العام الحالي وستخالف من يقوم بعرض مشغولات ذهبية غير مدغومة للبيع وكذلك من يخالف النشاط المحدد في الترخيص.

● عاطف رمضان

«الكويتية ـ الصينية»: اقتصاد سنغافورة في مرمى الأزمة

قالت الشركة الكويتية ـ الصينية الاستثمارية في تقريرها الاسبوعي ان سنغافورة تجنبت انكماشا خطرا في الربع الأخير من عام 2012 مع تحقيقها لمعدل نمو فاق المتوقع خلال تلك الفترة.

وعزا التقرير هذا التحسن بشكل أساسي إلى تحسن قطاعات الخدمات، مثل قطاع مبيعات التجزئة، وقطاع التمويل، وقطاع التأمين، مشيرا الى انه مع هذا، لا يزال الاقتصاد السنغافوري معرضا للأزمات في 2013 بسبب التأثيرات السلبية المحلية والخارجية.

ولفت التقرير الى انه في اقتصاد منفتح تجاريا جدا مثل الاقتصاد السنغافوري، حيث تعادل الصادرات نسبة 200٪ من الناتج المحلي الإجمالي، تستخدم سلطة سنغافورة النقدية العملة المحلية بدلا من التحكم بأسعار الفائدة كأداة للسياسة النقدية بهدف استقرار الأسعار، عن طريق السيطرة على التضخم عبر رفع سعر صرف العملة.

وخلص تقرير «الكويتية الصينية» للقول انه حتى الآن، يظل الاهتمام الأول لسنغافورة هو السيطرة على التضخم، لكن إذا ما استمر ضعف النمو، أو شهد النمو تباطؤا في الربع الأول من عام 2013، قد تقرر سلطة سنغافورة النقدية تيسير سياستها النقدية عن طريق حد مكاسب العملة والسماح لسعر صرف العملة بالانخفاض، حتى تزيد من تنافسية صادراتها، وقد تضطر الحكومة إلى تسهيل القيود على العمالة الأجنبية، إذا أرادت أن تتجنب انكماشا في عام 2013.

إعلانات البورصة

● **تداول سهم "عيادة الميدان" بدون زيادة رأس المال**

حدد مجلس ادارة شركة عيادة الميدان لخدمات طب الفم والأسنان فترة استدعاء زيادة رأس المال لتكون خلال الفترة من اليوم الثلاثاء ولمدة 15 يوما تنتهي بتاريخ 22 الجاري وتكون للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ أمس. وذكرت الشركة في بيان نشر على موقع البورصة أمس أن الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة قد وافقت على زيادة رأس المال من 15 مليون دينار الى 25 مليون دينار بعدد 100 مليون سهم وجميع الأسهم نقدية أي بنسبة 66,666٪ وبقيمة اسميه 100 فلس للسهم الواحد وبدون علاوة إصدار، مشيرة الى أنه سيتم تداول السهم بدون زيادة راس المال اعتبارا من اليوم.

● **بطلان دعوة "التجارة" لانعقاد الجمعية العمومية لـ "التعمير"**

ذكرت شركة التعمير للاستثمار العقاري أنه قد نمى إلى علم الشركة أن المحكمة أصدرت قضاءها بجلستها المنعقدة بتاريخ 2 الجاري ببطلان دعوة وزارة التجارة والصناعة لانعقاد الجمعية العادية لشركة «التعمير»، وذلك بخصوص ما تضمنته الدعوة من النظر في طلب أحد المساهمين إقالة أعضاء مجلس الإدارة وانتخاب مجلس إدارة جديد وسوف يتم إخطار إدارة سوق الكويت للأوراق المالية وهيئة أسواق المال بجميع المستجدات في هذا الشأن.

● **155 ألف دينار أرباح "الامتياز" جراء بيع "ريم العقارية" أحد استثماراتها**

قالت شركة مجموعة الامتياز للاستثمار في بيان لها على موقع البورصة ان شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية وشركاتها التابعة تمتلك نسبة 47,023٪ من شركة إدارة الأملاك العقارية (ريم)، حيث تصنف ضمن شركاتها الزميلة.

وذكرت ان «ريم العقارية» قامت بعملية بيع مؤخرا وان أثر عملية البيع الأخيرة سينتج عنه تحقيق أرباح بمبلغ 155 ألف دينار سيتم إدراجها ضمن البيانات المالية الخاصة بشركة مجموعة الامتياز الاستثمارية بالربع الأول من العام 2013.

● **الحكم برفض الاستئناف المرفوع من "المجموعة الدولية" ضد "التجارة والاستثمار"**

أعلنت شركة التجارة والاستثمار العقاري أن محكمة الاستئناف ـ دائرة أسواق المال ـ أصدرت حكما بتاريخ 3 يناير 2013 برفض الاستئناف المرفوع من شركة «المجموعة الدولية للاستثمار» ضد «التجارة» وإلزامها بالمصروفات ومبلغ 5 آلاف دينار أتعاب محاماة.

كما قضت المحكمة بقبول الاستئناف المرفوع من «التجارة» وإلزام «المجموعة الدولية للاستثمار» بأن تؤدي للأولى مبلغ 10,8 آلاف دينار بالإضافة إلى المصروفات ومبلغ 5 آلاف دينار كأتعاب محاماة، وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به الحكم الابتدائي من إلزام «المجموعة الدولية للاستثمار» بأن ترد لـ «التجارة» 522 ألف سهم من أسهم المجموعة، ومبلغ 5001 دينار على سبيل التعويض المؤقت نتيجة احتجاز تلك الأسهم.

وقضت المحكمة كذلك بأن تسلم «المجموعة الدولية للاستثمار» شركة «التجارة» 15,15 مليون سهم تقريبا من أسهم شركة «المجموعة الخليجية للمال»، والمصروفات ومبلغ 10 آلاف دينار كأتعاب المحاماة الفعلية.